

## بسم الله الرحمن الرحيم

نام کتاب: مکاسب، از شروط متعاقدين تا شرایط عوضین پایه ۸  
لطفاً به همه سؤال‌های تستی و ۸ سؤال تشریحی پاسخ دهید، در صورت پاسخ به همه، به سؤال آخر نمره داده نمی‌شود (تستی ۱ و تشریحی ۲ نمره)

۱- «لو لم يجز المالك و كان المشترى عالماً بالفضولية، فإن كان الثمن باقياً استردّه..... و أمّا لو كان تالفاً فالمعروف عدم رجوع المشترى.....».

- أ) لاستصحاب ملكية المشترى على الثمن - لقاعدة الاقدام لتسليطه عليه مجاناً
- ب) لعدم حصول ما يوجب انتقاله - ج) لقاعدة الضرر - لتسليطه عليه مجاناً
- د) لقاعدة الضرر - لقاعدة الاقدام

۲- وجه صحت و وجه بطلان بيع در «لو أكرهه على بيع واحد غير معين من عبدين فباعهما دفعه» را بیان کنید.

«فی رجل اشتري من امرأة من آل فلان قطائعهم فكتب عليها كتاباً أنها قد قبضت المال و لم تقبضه، فيعطيها المال أم يمنعها؟ قال: (قل له: يمنعها أشد المنع؛ فإنّها باعت ما لم تملكه)».

۳- مفاد روایت فوق و استدلال به آن بر بطلان بيع فضولی را توضیح دهید.

۴- إذا باع الفضولي كلياً في ذمة الغير أو اشتري بكلّي في ذمة الغير فالعقد [على القول بصحّة الفضولي]..... .  
أ) صحيح؛ لعدم الفرق بين كون مال الغير عيناً أو ديناً      ب) باطل؛ لاشتراط كون العوضين عيناً في الفضوليّة

ج) صحيح إن كان ما في الذمة مبيعاً

۵- در عقد فضولی بنا بر قول به کشف آیا اصلح حق به هم زدن عقد را دارد یا خیر؟ چرا؟

«استدلّ على الكشف بأنّ الإجازة متعلقة بالعقد، فهـى رضا بمضمونه و ليس الا نقل العوضين من حين العقد. و يرد عليه أنّ مضمون العقد ليس هو النقل من حينه... و لذلك لم يكن مقتضى القبول وقوع الملك من زمان الإيجاب مع أنه ليس إلا رضا بمضمون الإيجاب». عـ وجه استدلال و پاسخ مصنف را تقریر نمایید.

«احتـجـ لـبـطـلـانـ بـيـعـ الفـضـولـ بـمـفـهـومـ الحـصـرـ أوـ سـيـاقـ التـحـديـدـ فـيـ قـوـلـهـ تـعـالـىـ: (لا تـأـكـلـواـ أـمـوالـكـمـ بـيـنـكـمـ بـالـبـاطـلـ إـلـاـ أـنـ تـكـوـنـ تـجـارـةـ عـنـ تـرـاـضـ). وـ فـيـهـ: أـنـ دـلـالـتـهـ عـلـىـ الحـصـرـ مـمـنـوـعـةـ؛ لـنـقـطـاعـ الـاستـشـنـاءـ، وـ أـمـاـ سـيـاقـ التـحـديـدـ المـوـجـبـ لـثـبـوتـ مـفـهـومـ الـقـيـدـ فـهـوـ مـعـ تـسـلـيمـهـ مـخـصـوصـ بـمـاـ إـذـاـ لـمـ يـكـنـ لـقـيـدـ فـائـدـةـ أـخـرىـ، كـوـنـهـ وـارـداـ مـورـدـ الـغـالـبـ).»

٧- با توجه به عبارت، جواب مرحوم شیخ از استدلال به مفهوم حصر و سیاق تحدید را توضیح دهید.

٨- لو باع عن المالک معتقداً لكونه غير جائز التصرف، فبان كونه ولیاً... .  
أ) فلا إشكال في اللزوم حتى على القول ببطلان الفضولي  
ب) فالظاهر الصحة إن أجاز المولى عليه  
ج) فالصحة موقوفة على صحة الفضولي  
للمشتري  
د) فالاقوى الصحة مع ثبوت الخيار

٩- آیا به نظر مرحوم شیخ، معاملة صبی در اشیاء یسیره صحیح است یا خیر؟ چرا؟

«لو باع ما يقبل التملّك و ما لا يقبله كالخمر والخنزير صفةً بثمن واحد صَحْ فِي المَمْلُوكِ عَنْدَنَا، ... ثُمَّ إِنَّ طَرِيقَ تَقْسِيْطَ الثَّمَنِ عَلَىِ الْمَمْلُوكِ وَغَيْرِهِ بِتَقْوِيمِ كُلِّ مِنْهُمَا مُنْفَرِدًا وَ نَسْبَةُ قِيمَةِ الْمَمْلُوكِ إِلَىِ مَجْمُوعِ الْقِيمَتَيْنِ».»

١٠- با توجه به عبارت طریق تقسیط ثمن را در ضمن مثال توضیح دهید.

«ما یغرمه المشتري للملك في مقابل العین من زیاده القيمة على الثمن الحالله وقت العقد، كما لو باع الفضوليّ ما یسوی عشرين عشرین فتلف فأخذ منه المالک عشرين فانه لا یرجع بعشرين الثمن، و إلا لزم تلفه

من کیس البایع من دون آن یغره فی ذلك؛ لأنّه لو فرض صدق البایع فی دعوى الملكيّة لم يزل غرامه المشترى للثمن بإزاء المبيع التالّف؛ فهذا الغرامه للثمن لم تنّشأ عن كذب البایع». ۱۱- با توجه به متن وجه عدم جواز رجوع به مقدار ثمن (يعنى عشرة الثمن) را توضیح دهید.

۱۲- إذا باع الفضولي للملك مع عدم سبق منع من المالك فالمشهور فيه:  
أ) البطلان؛ لعدم صدق اسم العقد عليه  
ب) البطلان؛ لعدم سبق إذن المالك  
ج) ثبوت الخيار للمشتري؛ لعدم كونه عالمًا بفضوليّة البایع  
د) الصحة؛ لعموم أدلة البيع والعقود

«و أمّا تعیین الموجوب لخصوص المشترى المخاطب والقابل لخصوص البایع فيحتمل اعتباره إلّا فيما علم من الخارج عدم إرادة خصوص المخاطب لكلّ من المخاطبين كما في غالب البيوع والاجارات... و يحتمل عدم اعتباره إلّا فيما علم من الخارج إرادة خصوص الطرفين كما في النكاح». ۱۳- فرع مذكور و دو احتمال موجود در آن را توضیح دهید.